

موجز السياسات

المهاجرين ومؤهلاتهم أمرين حاسمين لتيسير الهجرة في أفريقيا وفهم المساهمة الإيجابية للهجرة في التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على جمع البيانات ذات الصلة بالهجرة وتحليلها ونشرها، وتعميم الهجرة في السياسات والاستراتيجيات والبرامج العامة، ووضع آليات ملائمة لضمان الاعتراف المتبادل بمهارات العمال الأفارقة ومؤهلاتهم.

المعلومات المتعلقة بالهجرة ضرورية للبلدان الأفريقية

يعكس إطار الاتحاد الأفريقي وخطة عمله لسياسة الهجرة في أفريقيا (٢٠١٨-٢٠٣٠) الاعتراف بأن بيانات الهجرة هي المفتاح لتعميم الهجرة في أطر السياسات والتخطيط ومبادرات التنمية، وأنها ضرورية لتطوير سياسات هجرة فعالة قائمة على الأدلة.

حقائق وتحديات أساسية

لا تعكس البيانات المتاحة واقع الهجرة في أفريقيا. فما يقرب من ٨٥ في المئة من الهجرة في أفريقيا يحدث داخل القارة ولا يتضمن عبور المحيطات، خلافا لما هو شائع بخصوص الهجرة الأفريقية. جزء من الصور النمطية السلبية والتصوير الخاطئ للهجرة في أفريقيا سببه الافتقار إلى البيانات والمعلومات الموثوقة عن مستويات الهجرة واتجاهاتها؛

الهجرة في أفريقيا: الإحصاءات والاعتراف بمهارات المهاجرين

مقدمة

الهجرة مسألة شاملة تناولتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. ويعد 'الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية'، الذي أعد تحت رعاية الأمم المتحدة واعتمد في مراكش بالمغرب في عام ٢٠١٨، أول اتفاق تفاوضي حكومي دولي في هذا المجال الرئيسي من مجالات التنمية المستدامة.^(١) ورغم أن أفريقيا أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ الاتفاق، إلا أن أزمات متعددة مثل جائحة كورونا وتغير المناخ والضغط الديموغرافي والنزاعات العنيفة جعلت ما تحقق من تقدم من حيث الوظائف اللائقة وسلامة المهاجرين عرضة للخطر.^(٢)

وتبين الحالة الراهنة في البلدان الأفريقية أنه لا تزال هناك العديد من التحديات، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة لتنفيذ الاتفاق من خلال تحسين إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية واستراتيجياتها/برامجها القطاعية. وفي هذا السياق، يعد تحسين نوعية البيانات المصنفة والمنتجة بانتظام والاعتراف بمهارات

أن هذه الجهود لا تزال غير كافية، وهو ما يدل على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود الوطنية والإقليمية لتحسين تيسير الاعتراف المتبادل بمهارات المهاجرين ومؤهلاتهم.

أمثلة على دعم السياسات

في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون اللجان الاقتصادية الإقليمية إلى دعم الدول في استعراض الاتفاق ومتابعة تنفيذه.^(٤) وفي هذا السياق، نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، برنامجاً بشأن إحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا،^(٥) بتمويل من الدفعة الثانية عشر من حساب التنمية للأمم المتحدة، وذلك لدعم ستة بلدان (جنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وكوت ديفوار ومالي والمغرب) في تحقيق الهدفين ١^(٦) و١٨^(٧) من الاتفاق.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة البلدان المختارة على جمع بيانات الهجرة وتحليلها ونشرها، وتعزيز الاعتراف المتبادل بمهارات العمال الأفارقة ومؤهلاتهم. ولتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة العاملين في قضايا الهجرة، أنشئت آلية لفريق عمل وطني متعدد الشركاء في كل من تلك البلدان.

وقد ساعد البرنامج في تعزيز القدرة الوطنية على تحديد الثغرات والتحديات المتعلقة ببيانات الهجرة ومكّن البلدان من جمع البيانات المتصلة بالهجرة وتحليلها ونشرها. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطوير منصة رقمية لإحصاءات الهجرة في السنغال ومالي والمغرب، كانت بمثابة أداة لاستخدام الإحصاءات المتعلقة بالمهاجرين لتوجيه السياسات العامة وتصميم استراتيجيات فعالة.

ولتحسين تيسير الاعتراف بمهارات المهاجرين

والدوافع المحلية والوطنية والدولية للهجرة؛ وتأثير الهجرة؛ وسمات المهاجرين.

وبما أن معظم البلدان تفتقر إلى القدرة على جمع بيانات عالية الجودة ومصنفة عن الهجرة لتسترشد بها السياسات العامة، فإن البيانات المتعلقة بالهجرة في أفريقيا لا تزال غير كافية. ويؤدي الافتقار إلى بيانات مصنفة وموثوقة ومنظمة إلى تعقيد عملية تقييم تقدم البلدان الأفريقية نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة ٢٠٣٠ والاتفاق.

وقد يؤدي جمع البيانات على أساس غير منظم ومن قبل كيانات مختلفة باستخدام منهجيات مختلفة إلى الإضرار بجدوى تلك البيانات في اتخاذ قرارات فعالة. وتفيد غالبية البلدان الأفريقية بأن البيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة تجمع بشكل غير منظم. ورغم أن معظم الدول الأفريقية تجمع بيانات عن هجرة اليد العاملة، إلا أنها تحدث على فترات طويلة نسبياً وغير منتظمة. ويقدم ما يقل عن ثلثي تلك الدول (٦٣ في المئة) بيانات عن إحصاءات هجرة اليد العاملة.^(٨)

وتتيح هجرة العمال فرصة كبيرة لمعالجة عدم التوافق بين المهارات المتاحة لدى السكان المحليين والمهارات التي يطلبها أصحاب العمل في بلدان المقصد. ومنه، فإن عدم الاعتراف المتبادل بمهارات ومؤهلات العمال الأفارقة المهاجرين داخل القارة يشكل عائقاً كبيراً لمعالجة عدم التوافق المذكور.

وقد بدأت العديد من البلدان الأفريقية في منح الأولوية لتنمية مهارات المهاجرين والاعتراف بها من خلال تطبيق مبادرات قارية وعالمية لتعزيز الاعتراف بالمهارات. غير

٣ المرجع نفسه.

٤ قرار الجمعية العامة ١٩٥/٧٣، المرفق.

٥ تَوَلَّى مكتبُ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لشمال أفريقيا تنفيذَ البرنامج.

٦ جمع بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.

٧ الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.

كما أنه عزز الشراكة والتعاون جنوب جنوب فيما بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية.

السبيل للمضي قدما

هناك حاجة إلى بناء قدرات البلدان الأفريقية لمعالجة فجوات البيانات في الهجرة ورصد الالتزامات المتعلقة بالهجرة التي تم التعهد بها في خطة عام ٢٠٣٠ وفي 'الاتفاق' والإبلاغ عنها بشكل أفضل. ومن شأن تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج واستخدام بيانات الهجرة وتشجيع مواءمة الأساليب أن يحسن كمية بيانات الهجرة المجمعة ونوعيتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الرامية إلى التغلب على الحواجز التي تحول دون الاعتراف بالتعليم والمهارات والمؤهلات عبر الحدود الوطنية ستعزز بإنشاء آلية أو مؤسسة وطنية متخصصة في كل بلد واعتماد اتفاقات إقليمية وثنائية بشأن التحقق من الشهادات والمهارات والمؤهلات، حتى بالنسبة للعمال الذين لا يحملون شهادات.

ومن شأن زيادة التعاون فيما بين البلدان الأفريقية أن يساعد على تعزيز مواءمة بيانات الهجرة عبر القارة تماشيا مع المعايير الدولية، واعتماد اتفاقات إقليمية وثنائية بشأن التحقق من الشهادات والمهارات والمؤهلات، ومواءمة سياسات الهجرة.

ومؤهلاتهم، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى خمسة من تلك البلدان (جنوب أفريقيا والسنغال وكوت ديفوار ومالي والمغرب) في وضع واعتماد خطة عمل وطنية و خارطة طريق لتعزيز آلية الاعتراف بمهارات المهاجرين.

وأنشئت أيضا شبكة أفريقية لخبراء الهجرة فيما بين البلدان الستة. وكان الهدف من هذه اللجنة، التي تضم ٢٧ خبيرا وطنيا، هو تيسير تبادل المعارف والتجارب والخبرات بين البلدان فيما يتعلق بإحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات.

وكجزء من البرنامج، تم تنظيم دورات تدريبية لتنمية القدرات لمجموعة من ٣٠٣ مسؤولين حكوميين و٢٤٩ من أصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز قدرتهم على تطوير بيانات الهجرة واستخدامها وتحليلها، وتيسير الاعتراف بمهارات المهاجرين، ونشر أفضل الممارسات، وتبادل المعارف المكتسبة مع المسؤولين الحكوميين العاملين في قضايا الهجرة.

ومن خلال هذا البرنامج، تم تعزيز الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل وزارة الخارجية في السنغال وكوت ديفوار ومالي؛ ووزارة الداخلية في المغرب وجنوب أفريقيا؛ ووزارة الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية في زيمبابوي؛ ومكتب إحصاءات جنوب أفريقيا.

كلمة شكر

تم إعداد هذا الموجز بتوجيه عام من مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، آدم الحريكة، وتحت الإشراف المباشر لرئيس قسم المبادرات دون الإقليمية في المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، خالد حسين.

هذا الموجز من إعداد سامية منصور حمودة، مسؤولة الشؤون الاقتصادية. ويستند موجز السياسات هذا إلى نتائج برنامج حساب التنمية للأمم المتحدة بشأن "إحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا بخصوص الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (٢٠٢٠-٢٠٢٣)".